



مكتب الخدمات الصحفية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

محظور

عدم النشر قبل 05 آذار/مارس الساعة 13 بتوقيت طوكيو (الرابعة بتوقيت غرينيش)

الجمود السياسي يزيد من حدة أزمته بحسب أشمل تقرير عالمي حول المياه

التقييم الأول للموارد العالمية للمياه من قبل منظومة الأمم المتحدة

باريس، 5 آذار/مارس -2003- من المتوقع أن تتخذ الأزمة العالمية التي تشهدها المياه منحىً لا سابق له في ظلّ "الجمود القائم على مستوى صانعي القرار" ومع "تفاقم نقص المياه للفرد في أنحاء عديدة من العالم النامي". هذا ما كشفه التقرير الذي نشرته الأمم المتحدة اليوم، وجاء فيه أنّ الموارد المائية ستتناقص بصورة ثابتة بفعل النموّ السكاني، والتلوث، والتغير المناخي المرتقب.

يقدم "تقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم" التحليل الأكثر شموليةً إلى يومنا حول حالة الموارد المائية. كما أنّه يمثل، عشية انعقاد المنتدى العالمي الثالث حول المياه (كيوتو، اليابان، من 16 إلى 23 آذار/مارس)، المساهمة الأبرز في هذا المنتدى وفي سياق السنة الدولية للمياه العذبة (<http://www.wateryear2003.org>)، التي تقوم اليونسكو بتنسيقها وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

فلقد تضافرت للمرة الأولى جهود كافة وكالات ولجان الأمم المتحدة العاملة في مجال المياه لجمع المعلومات الواردة في التقرير، من خلال تحليل التقدّم المحرّز نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بالمياه في مجالات مختلفة كالصحة، والتغذية، والأنظمة البيئية، والمدن، والصناعة، والطاقة، وإدارة المخاطر، والتقييم الاقتصادي، وتقاسم الموارد، وحسن إدارتها. واجتمع شركاء الأمم المتحدة الثلاثة والعشرون في إطار البرنامج العالمي لتقييم موارد المياه، الذي تستضيف اليونسكو أمانته.

وأعلن مدير عام اليونسكو، كوشيرو ماتسورا، بهذا الصدد: "من بين جميع الأزمات الاجتماعية والطبيعية التي تواجه البشر، تقع أزمة المياه في صلب مسألة بقائنا وبقاء كوكبنا".

وشدّد ماتسورا على أنّ "أية منطقة في العالم لن تكون في منأى عن الأثر الحاسم لهذه الأزمة التي تطال جميع جوانب الحياة، من صحّة الأطفال وصولاً إلى قدرة البلدان على تغذية مواطنيها". وأضاف: "تشهد الموارد المائية تناقصاً مستمراً في حين يزداد الطلب عليها بشكل ملحّ. فمن المتوقع أن يبلغ انحسار المياه المتوفرة للفرد في العالم بمعدّل الثلث على مدى الأعوام العشرين المقبلة".

.../...

وعلى الرغم من تعدّد الأدلّة حول اشتداد هذه الأزمة، فإنّ الإرادة السياسيّة اللازمة لعكس تلك التوجّهات لا تزال غائبة تماماً، مع العلم أنّ ربع القرن الأخير كان مسرحاً للعديد من المؤتمرات الدوليّة المكرّسة لمجموعة من المواضيع التي تعنى بالمياه، والتي تطرقت إلى مختلف السبل الكفيلة بتأمين الاحتياجات الأوليّة من المياه وتنقيتها خلال الأعوام المقبلة. وقد جرى تحديد العديد من الأهداف لتحسين إدارة الموارد المائيّة، إلا أنّ "أياً منها لم يتمّ بلوغه فعلاً"، استناداً إلى التقرير.

ويشير التقرير إلى أنّ "المسائل المرتبطة بالمواقف والسلوك تقع في صميم هذه الأزمة، على اعتبار أنّ الجمود على مستوى المسؤولين وغياب الوعي لدى سكان العالم إزاء هذه المشكلة، يحولان دون اتخاذنا للتدابير المصلّحة والضروريّة في الوقت المناسب".

فقد دخل العديد من البلدان والمناطق في مرحلة يمكن وصفها بالمتأزّمة. ويضع التقرير تصنيفاً لأكثر من 180 بلداً ومنطقة وفق الموارد المائيّة القابلة للتجدّد والمتوفرة للفرد، أي المياه الجارية على سطح الأرض، أو تحت السطح، أو في الأعماق (راجع الجدول).

أمّا البلدان الأكثر افتقاراً للمياه، فهي: الكويت (مع معدل توفر مياه بكميّة 10م3 للفرد في السنة)، قطاع غزة (52م3)، الإمارات العربيّة المتحدّة (58م3)، جزر ألباهاماس (66م3)، قطر (94م3)، جزر المالديف (103م3)، الجماهيرية العربيّة الليبية (113م3)، المملكة العربيّة السعوديّة (118م3)، مالطة (129م3) وسنغافورة (149م3).

وتحتلّ البلدان التالية صدارة القائمة من حيث وفرة المياه (من دون حسابان غروينلاندا وألاسكا): غيانا الفرنسيّة (121 812 م3 للفرد في السنة)، آيسلندا (319 609 م3)، غيانا (689 316 م3)، سورينام (566 292 م3)، الكونغو (679 275 م3) بابوا نيوغينيا (563 166 م3)، الغابون (333 133 م3)، جزر سليمان (100 000 م3)، كندا (353 94 م3)، نيوزيلاندا (554 86 م3).

وبحلول عام 2050، سيواجه 7 مليارات شخص في 60 بلداً (الفرضيّة المتشائمة) أو مليارات شخص في 48 بلداً (الفرضيّة المتفائلة) مشكلة شحّ المياه، علماً أنّ هذه التقديرات تخضع لعدّة معايير كالنموّ السكاني والقرارات السياسيّة. وورد في التقرير أنّ التغيير المناخي سيتسبّب بنسبة 20 في المائة تقريباً من ازدياد الشحّ في المياه عبر العالم. وقد تتلقّى المناطق الرطبة كميات أكبر من الأمطار، بينما يُنتظر أن يتراجع هطول الأمطار وأن يصبح أقلّ انتظاماً في عدد كبير من المناطق المعرّضة للجفاف، بل وفي بعض المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية. وستزداد نوعيّة المياه سوءاً بسبب ارتفاع مستوى التلوّث ودرجة حرارة المياه.

ويركّز التقرير على أنّ أزمة المياه "ستزداد حدّة على الرغم من السجال الذي لا يزال قائماً بشأن وجود مثل هذه الأزمة". ويُشار إلى أنّ زهاء مليوني طنّ من النفايات تصبّ يومياً في الأنهار، والبحيرات، والجدول. ويتسبّب لتر واحد من المياه المستعملة في تلوّث حوالي ثمانية لترات من المياه العذبة. وبحسب الإحصاءات الواردة في التقرير، ثمة 12 000 كلم3 من المياه الملوّثة في العالم تقريباً، ممّا يمثل كمّيّة تفوق مجموع المياه في الأحواض النهريّة العشرة الكبرى عبر العالم، وفي أيّ فترة من السنة. وإذا ما تواصل التلوّث بوتيرة مماثلة لزيادة النموّ السكاني، فإنّ كوكبنا سيخسر 18 000 كلم3 من المياه العذبة بحلول عام 2050 - أي ما يقدرّ بتسع مرّات تقريباً من مجموع ما تستخدمه الدول للريّ سنوياً، وهو النشاط الأكثر استهلاكاً للمياه على الإطلاق، إذ يمثل 70 في المائة من استخدامات المياه.

.../...

ويقوم التقرير تصنيفاً لـ122 بلداً وفق معايير تشمل نوعية المياه وقدرة ورغبة هذه البلدان في تحسين وضعها (راجع الجدول). وتأتي بلجيكا في نهاية القائمة بسبب كميات المياه الضئيلة في باطنها وقلة جودتها، فضلاً عن المستوى المرتفع للتلوث الصناعي وسوء معالجة المياه المستعملة. ويعقبها المغرب، والهند، والأردن، والسودان، والنيجر، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وراوندا.

وحققت أفضل النتائج، على التوالي، عشرة بلدان هي: فنلندا، كندا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، اليابان، النروج، روسيا الاتحادية، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا.

ويشير التقرير إلى أنّ "الفقراء لا يزالون الأكثر تأثراً بهذا الوضع: ذلك أنّ 50% من سكان البلدان النامية عرضة لمصادر المياه الملوثة". وتشكل الأنهار الآسيوية أكثر الأنهار تلوثاً في العالم، باحتوائها على مستويات من البكتيريا تتجاوز المعدل العالمي بثلاث مرّات والناجمة عن النفايات التي ينتجها الإنسان. كما تحتوي هذه الأنهار على مستويات من الرصاص تفوق عشرين مرّة تلك الموجودة في مياه البلدان الصناعية.

"يبدو مستقبل العديد من أرجاء العالم قاتماً"، يلحظ التقرير في إشارة إلى الزيادة المتوقعة للسكان، والتي ستظلّ تشكل سبباً أساسياً في تفاقم أزمة المياه. ويفيد التقرير بأنّ كمية المياه المتوفرة للفرد انخفضت بمعدل الثلث بين عامي 1970 و 1990. وحتى وإن تباطأت معدلات الولادة اليوم، فمن المنتظر أن يبلغ عدد سكان العالم 9,3 مليار شخص بحلول عام 2050 (مقابل 6,1 مليار شخص في عام 2001).

"لقد تضاعف استهلاك المياه مرتين تقريباً خلال نصف القرن الماضي. ويستهلك طفل وُلد في العالم الصناعي كمية من المياه تزيد بمعدل يتراوح بين 30 و50 مرّة عن الكمية التي يستهلكها طفل وُلد في العالم النامي. ولا تزال نوعية المياه تزداد سوءاً [...] ويشهد العالم كلّ يوم وفاة 6 000 شخص، معظمهم من الأطفال ما دون الخامسة من العمر، من جرّاء أمراض الإسهال"، يذكر التقرير، "وتعكس هذه الأرقام فداحة المشاكل التي تواجه العالم في مجال الموارد المائية، بالإضافة إلى التفاوت الهائل في استخدامها".

انطلاقاً من هذه المعطيات، يحلّل التقرير على نحو شامل، الأبعاد الرئيسية لاستخدام المياه وإدارتها - بدءاً من نموّ المدن إلى تهديد اندلاع الحروب حول المياه. وتتتابع الفصول بالتركيز على خطّ أحمر ثابت، وهو أنّ أزمة المياه - التي تترجم من خلال عدد وفيات الأطفال جرّاء المرض أو من خلال تلوث الأنهار - إنما هي أزمة حكم أو انعكاس لغياب الإرادة السياسية لإدارة الموارد المائية بصورة سليمة.

وورد في التقرير أنّ "التحدّي الفعلي على الصعيد العالمي يكمن في توليد الإرادة السياسية الكفيلة بتحقيق الالتزامات بشأن المياه. ويتعيّن على المختصّين في هذا المجال أن يدركوا بشكل أفضل السياق الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي من بابه الواسع، كما يترتب على رجال السياسة الإحاطة بصورة أفضل بالمسائل المتعلقة بالمياه. وإلا، فسوف تبقى المياه محطّ الخطب السياسية الرنانة والوعود الكبرى في ظرف باتت هذه المسألة تستدعي اعتماد خطوات عاجلة".

.../...

ويحتوي التقرير على أكثر من 25 خريطة للعالم، والعديد من الجداول، والرسوم البيانية، ودراسة حالات سبعة أحواض نهريّة كبرى. كما يعرض تحليلاً لكيفيّة تعاطي المجتمعات على أنواعها مع مشكلة شحّ المياه باتّباع السياسات الناجحة وتلك التي لم يحالفها الحظ. ويضع الأسس اللازمة أمام منظمة الأمم المتحدة لإجراء المتابعة المنتظمة والإفادة بشأن حالة هذا المورد من خلال تطوير جملة من المناهج، والمعطيات، والمؤشرات القياسيّة.

وسيجري تقديم التقرير رسمياً أمام المجتمع الدولي خلال اليوم العالمي للمياه (www. waterday2003.org) في 22 آذار/مارس خلال انعقاد المنتدى العالمي للمياه في كيوتو. كما سيتمّ تنظيم سلسلة من الطاولات المستديرة للبحث في نتائجه.

أبرز النقاط

الصحة والاقتصاد

يؤكد التقرير أن "مسألة نوعية المياه وإدارتها ستسبب مشاكل كبرى في القرن الحادي والعشرين". ذلك أن العالم يشهد وفاة أكثر من 2,2 مليون شخص سنوياً جرّاء الأمراض التي تسببها المياه الملوّثة وسوء النظام الصحيّ. كما أنّ الأمراض المرتبطة بالمياه تسفر عن عدد كبير من الوفيات إذ أنّ حوالي مليون شخص يموتون كلّ عام بسبب داء الملاريا، فيما يعاني ما يزيد عن 200 مليون شخص من مرض البلهارسيا. "علما أنه يمكن تدارك هذه الخسائر الفادحة، مع الأضرار والآلام التي تولدها".

لقد تعهد المجتمع الدولي في سياق أهداف التنمية التي حدّدت بمناسبة أليّة الأمم المتحدة (2000) وخلال القمة العالميّة حول التنمية المستدامة (جوهانسبورغ، 2002) بأن يخفض معدّل الأشخاص غير القادرين على الحصول على مياه جيّدة للشفة ونظام حدّ أدنى للتّقيّة إلى النصف بحلول عام 2015. ولبلوغ هذه الأهداف، لا بدّ من توفير إمكانية الحصول على المياه لمليار ونصف المليار من الأشخاص الإضافيين (في عام 2015). وهذا يعني وجوب توفير هذه الخدمات لأكثر من 100 مليون شخص إضافيين كلّ عام (أي 274 000 يومياً) بين عامي 2000 و2015.

ويذكر التقرير بأنّ "الشبكات الصحيّة تطرح تحدياً أكبر"، بما أنّ 1,9 مليار شخص إضافي سوف يحتاجون إلى خدمات أفضل، ممّا يمثّل 125 مليون شخص جديد كلّ عام (أي 342 000 يومياً) بين عامي 2000 و2015. وأورد التقرير أنّه بالإضافة إلى الصعوبات اللوجستية والماليّة، تأتي العوامل الثقافيّة لتزيد المهمة تعقيداً بالنسبة إلى توفير نظام صحيّ سليم.

وبحسب التقرير، وفي حال الحفاظ على المستوى الحالي من الاستثمار، فمن المرجّب أن تتجح كافة مناطق العالم في بلوغ هذين الهدفين أو الاقتراب منهما على الأقل، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. بيد أنّ "الاحتياجات الاستثماريّة في آسيا تفوق بالمطلق، ومن بعيد، احتياجات إفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي مجتمعة". وسوف تكلف عمليّات المعالجة في المراحل الأولى حوالي 12,6 مليار دولار.

ويبقى عدد من الأسئلة قائماً، لا سيّما بشأن مصدر هذا الاستثمار. "إنّ تمويل أهداف التنمية للأليّة الجديدة قد يشكّل أحد أهمّ التحديات التي ستواجه المجتمع الدولي خلال الأعوام الخمسة عشرة المقبلة"، بحسب التقرير. .../...

ويسلط التقرير الضوء على الأفكار المتداولة بشأن سعر المياه والخصخصة. "إذا كان من الضروري إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة الموارد المائية، وفقاً للنتيجة التي يخلص إليها التقرير، فإنّ هذا القطاع يجب أن يُنظر إليه كأداة حفز مالي - وليس بوصفه شرطاً مسبقاً - لتطوير المشروع [...] وينبغي أن تبقى الأصول تحت سيطرة الحكومة والمستخدمين".

كما يركّز التقرير على أنّ أيّة عملية للخصخصة أو نظام لوضع أسعار المياه يجب أن تشمل آليات لحماية الفئات الأكثر فقراً. "فمن المثير للصدمة رؤية تلك الفئات التي تعاني من صعوبات جمة لبلوغ المياه وهي تسدّد ثمناً أكثر ارتفاعاً لقاء الحصول على هذا المورد". في دلهي (الهند)، على سبيل المثال، يفرض البائعون على الفقراء تسديد 4,89 دولار لقاء المتر المكعب من المياه، في حين أنّ العائلات الموصولة بشبكة التوزيع لا تسدّد سوى 0,01 دولار للمتر المكعب، استناداً إلى دراسة ينشرها التقرير. وفي فيان تيان (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، يفرض البائعون 14,68 دولار لقاء المتر المكعب، في حين أنّ الأسعار الرسمية تبلغ 0,11 دولار.

الزراعة

وورد في التقرير أنّ زهاء 25 000 شخص يموتون من الجوع يومياً. ويعاني حوالي 815 مليون شخص من سوء التغذية، يتواجد 777 مليوناً منهم في البلدان النامية، و27 مليوناً في البلدان التي تشهد مرحلة انتقالية، و11 مليوناً في البلدان الصناعية.

كما يشدّد التقرير على أنّ "العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يشهد تديناً بطيئاً جداً على الرغم من أنّ الإنتاج الغذائي يلبي طلب السوق بأسعار أكثر انخفاضاً من أي وقت مضى".

ولقد تعهّد المجتمع الدولي في إطار أهداف التنمية التي حدّدت بمناسبة ألفية الأمم المتحدة بخفض معدّل الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015. ومع ذلك، وفي ضوء المعطيات الجديدة التي يوفرها التقرير، فإنّ هذه النتيجة قد لا تتحقق قبل عام 2030. فالتقديرات التي سبق أن نشرت لم تجر أيّ تمييز بين الزراعات التي تفيد من هطول الأمطار وتلك الخاضعة للري. وإذ يأخذ التقرير هذا الاختلاف في الحسبان، فهو يعرض توقعات أكثر دقة للاحتياجات من المياه لتغذية العالم اليوم وفي المستقبل.

واستناداً إلى الأرقام الجديدة، فإنّ 45 مليون هكتار إضافية سوف تخضع للري بحلول عام 2030 في 93 بلداً نامياً، المكان الذي سيعرف أكثر نمو سكاني في العالم. كما سيجري استخدام زهاء 60% من الأراضي القابلة للري. وسيؤدي ذلك إلى زيادة حجم المياه المستخدمة للري بنسبة 14%.

ومن بين البلدان والأراضي المائة والسبعين الخاضعة للدراسة، تبين أنّ عشرين منها تستخدم من الآن أكثر من 40% من مواردها المتجدّدة من المياه¹ لأغراض الري، "وهو مستوى يصبح من الصعب بموجبه الإقدام على خيار بين الزراعة والاستخدامات الأخرى"، بحسب ما

.../...

ورد في التقرير. هذا وإن 16 بلداً آخر² تستخدم ما يزيد عن 20% من مواردها لأغراض الريّ، "مما يندّر بشحّ في المياه في المرحلة المقبلة. وفي عام 2030، ستكون منطقة جنوب آسيا قد بلغت معدّل 40% من هذا الاستخدام، ومنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية ما لا يقلّ عن 58%".

وفي المقابل، يُتوقع أن تبقى مناطق جنوب الصحراء الإفريقية، وأميركا اللاتينية، وشرق آسيا، تحت مستوى هذه العتبة الحرجة، على اعتبار أنّ هذه المناطق ستشهد القسم الأكبر من التوسّع الزراعي على مدى الأعوام الثلاثين المقبلة.

ويكمن التحديّ الفعلي في تحسين استخدام الأراضي والمياه في آن. ذلك أنّ عمليّات الريّ الحاليّة عديمة الفعل - إذ أنّ زهاء 60% من المياه المستخدمة يجري هدرها. ولن يتحسّن هذا الواقع سوى بنسبة 4% تقريباً. ومن هنا تظهر الأهمية الملحةّ لتحسين تمويل وسائل تكنولوجيا أفضل وتعزيز أساليب إدارية أكثر جدوى.

ويلحظ التقرير جانباً إيجابياً يتمثّل في معدّلات إنتاج الحبوب التي تضاعفت مرتين بين عامي 1962 و1996، من 1،4 إلى 2،8 طنّ للهكتار عن كلّ محصول. فلقد بات يكفي في يومنا هذا توفير أقلّ من نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي كانت ضرورية في الماضي لزراعة الكمية عينها من الحبوب حالياً. "ويتوقع أن يصدر 80% من الإنتاج الإضافي في عام 2030 جرّاء الزيادة في المردود الزراعي، وتسارع وتيرة الزراعات المتعاقبة، والحدّ من فترات استراحة الأراضي".

كما جاء في التقرير أنّ "العالم قد ينجح في عام 2050 في تحقيق هدف التغذية للجميع، وأنّ تعرّض 815 مليون شخص حالياً لسوء التغذية المزمن لا يُعزى إلى عدم المقدرة على إنتاج الغذاء الضروري، وإنما إلى الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية عالمياً ومحلياً، وتؤدي إلى وجود مستويات من الفقر لا يمكن القبول بها، هذا إذا لم تكن الظروف المذكورة نفسها السبب لهذا الفقر".

وبحسب التقرير العالمي حول تقييم موارد المياه:

● بإمكان المياه المستعملة التي تخضع للمعالجة أن تخفف من حدّة أزمة المياه. ويقوم بعض المزارعين باستخدام هذا المورد في 10% من الأراضي الخاضعة للريّ في البلدان النامية. ويمكن لهذه المياه، إذا ما عولجت بالشكل المناسب، أن تحسّن من خصوبة الأراضي.

● يشهد الأمن الغذائي تحسّناً على المستوى العالمي. وقد ارتفع الاستهلاك الغذائي للفرد في البلدان النامية من 2 054 وحدة حراريّة يومياً في عام 1965 إلى 2 681 في عام 1998.

● تغطّي المراعي والأراضي المزروعة 37% من المساحة اليابسة لوكبنا.

● لقد تضرّر حوالي 10% من أراضي الريّ عبر العالم - الأراضي المبلّلة، وارتفاع درجة الملوحة - بسبب سوء تصريف المياه وسوء عمليّات الريّ.

.../...

البيئة

ويذكر التقرير أنه "يُتوقع في عام 2025 أن يرتفع شحّ المياه بنسبة 50% في البلدان النامية، وبنسبة 18% في البلدان المتقدّمة. ومن شأن الانعكاسات المترتبة على الأنظمة البيئية العالمية جرّاء هذا النقص أن تسيء إلى الوضع القائم بصورة مأسويّة".

ويتوقف التقرير عند الحلقة المفرغة التي يغذيها الطلب على المياه والذي لا يني يزداد يوماً بعد يوم. وإننا من خلال استفادنا للأنهار، والبحيرات، والمناطق الرطبة، وتلويثها، إنما نقوم بتدمير أنظمة بيئية تلعب دوراً أساسياً في تنقية وتجديد مواردنا من المياه العذبة.

وأظهرت دراسة أجريت عام 1998 في الولايات المتحدة الأميركية أنّ 40% من مجاري وسطوح المياه لم تكن صالحة للقيام بالنشاطات الترفيهية بسبب تلوثها بالمعادن أو بمواد زراعية. ويذكر التقرير من جهة ثانية أنّ خمسة أنهار فقط من أصل 55 في أوروبا تعدّ من الأنهار النظيفة. أمّا في آسيا، فإنّ جميع الأنهار التي تمرّ بالمدن على درجة عالية من التلوّث. ويخضع 60% من الأنهار الكبرى في العالم (عدها الإجمالي 227) لتجزئة قويّة من خلال إقامة السدود، وتعديل مجرى الأنهار، والقنوات التي تتسبب في تلوث الأنظمة البيئية.

أمّا فيما يتعلّق بالحيوانات المتواجدة في المياه القارية، فيشير التقرير إلى أنّ 24% من الثدييات و12% من الطيور باتت مهدّدة. ويذكر أنّ ما بين 34 و80 نوعاً من الأسماك انقرضت منذ نهاية القرن التاسع عشر، في حين اختفت ستة أنواع منها منذ عام 1970. وتمّ التمكن من دراسة 10% فقط من أنواع السمك في العالم بصورة تفصيلية، التي يعيش أغلبها في المياه القارية، وتلثها أضحي مهدّداً.

النزاعات والتعاون على الصعيد الدولي

مع ازدياد الطلب على المياه، يكثر الحديث عن احتمال وقوع حروب المياه. لكنّ التقرير يعرض معطيات ملموسة لا تصبّ في هذا الاتجاه. وإذا كان الشحّ في المياه سيزيد حتماً من حدّة النزاعات بين الدول، إلاّ أنّه لا توجد عناصر تدفع إلى الاستنتاج بأنّ هذا الوضع سيؤدّي إلى نشوب حروب حقيقية.

ويشير التقرير إلى النتائج التي خلصت إليها دراسة حول مختلف التفاعلات (بين بلدين أو أكثر) المرتبطة بالمياه على مدى الأعوام الخمسين الماضية. وتبيّن أنّه من أصل 831 1 تفاعلاً، انصب 228 1 منها، أي الغالبية المطلقة، على مسألة التعاون. كما نجد بين هذه التفاعلات زهاء 200 اتفاقية بشأن تقاسم المياه أو بناء سدود جديدة.

ونحصى اليوم 507 مواقف خلافية قادت 37 منها فقط إلى اللجوء إلى القوّة، ونتج عنها 21 تحركاً عسكرياً (يتعلّق 18 منها بإسرائيل وجيرانها).

.../...

"لقد أقدم عدد من ألدّ الأعداء عبر العالم على التفاوض للتوصل إلى اتفاقات بشأن المياه ونجحوا في ذلك، كما أنّ البعض الآخر لا يزال في طور التفاوض بشأن الأنهار الدولية"، بحسب التقرير الذي يضيف: "لقد واصلت لجنة ميكونغ، على سبيل المثال، تبادل المعلومات طوال حرب فيتنام. كما أنّ لجنة نهر هندوس صمدت أمام حربين بين الهند وباكستان. فضلاً عن أنّ البلدان العشرة المحاذية للنيل تتفاوض حالياً بشأن إمكانية تطوير حوض النهر".

وثمة 261 حوضاً هيدرولوجياً دولياً (نسبة للمعايير الجغرافية المائية) و145 بلداً تمتلك أراضي واقعة ضمن أحواض مشتركة. كما أنّ حوالي ثلث هذه الأحواض تخضع لسيطرة أكثر من بلدين، و19 منها لسيطرة خمسة بلدان أو أكثر. واستناداً إلى التقرير، تمثل هذه الموارد المشتركة أكثر من نصف كميات المياه المتوفرة في قسم كبير من إفريقيا والشرق الأوسط. ونجد وضعا مماثلاً في الرأس الجنوبي لأميركا اللاتينية.

وفي حين تحظى الأنهار الدولية بقسط كبير من الاهتمام، فإنّ الطبقات الجوفية المخترنة بالمياه يتمّ تجاهلها بشكل لافت، على الرغم من الحجم الهائل للمياه المتوفرة، والتي تتسم عادةً بنوعية عالية الجودة. يُقدّر حجمها بـ 23 400 000 كلم³ مقابل 42 800 كلم³ للأنهار. حتى أنّ العديد من صانعي القرار لا يعون على الإطلاق أنّهم يتقاسمون طبقاتٍ مخترنة بالمياه مع بلدان أخرى. ويقدم التقرير النتائج الأولية لمبادرة قامت بها منظمة الأمم المتحدة وترمي إلى إعداد أول خريطة عالمية في هذا المجال، بالإضافة إلى أول إحصاء بهذه الموارد.

يعرض التقرير أول خريطة لموارد المياه الجوفية على الصعيد العالمي. ومن المعروف أنّ الطبقات الجوفية تحتزن 98% من المياه سهلة البلوغ. ويتمّ استخراج ما بين 600 و700 كلم³ منها سنوياً، بما يوفر حوالي 50% من مياه الشفة العالمية، و40% من الطلب الصناعي، و20% من طلب زراعة الري. وتختلف هذه المعدلات كثيراً من بلد إلى آخر، وقد جرى تقديمها ضمن جدول مفصّل.

المدن

"عندما تكون إدارة النفايات سيئة أو معدومة، تتحوّل المدن إلى أكثر الأماكن البيئية خطورةً على حياة سكانها" يقول التقرير. فبحسب دراسة تناولت 116 مدينة، ظهر أنّ المناطق الواقعة في المدن الإفريقية هي الأسوأ تجهيزاً، إذ أنّ 18% فقط من الأسر موصولة بشبكات الصرف الصحي. وتزيد هذه النسبة عن 40% بقليل في آسيا.

"لا شكّ أنّ الفئات السكانية الفقيرة في تلك المدن تشكل أولى ضحايا الأمراض المرتبطة بالنظام الصحي، والفيضانات. وباتت النسبة الأخذ في الارتفاع من الأمراض المرتبطة بالمياه، كالمالاريا، تشكل أحد الأسباب الرئيسية للإصابة بالمرض والوفاة في العديد من المناطق الواقعة في المدن"، بحسب ما ورد في التقرير. وفي جنوب آسيا مثلاً، قامت بعوضة الملاريا بتكثيف عادات بيضها وفقاً لمخزون المياه المتواجد عادةً على سطوح المنازل.

"ومن منظور الصحة العامة، يقول التقرير، يُفضّل بطبيعة الحال توفير المياه ذات النوعية عبر حنفيات تقع في شعاع يبلغ 50 متراً لتلبية احتياجات جميع سكان مدينة معينة على توفير مياه الخدمة إلى 20% فقط من العائلات الميسورة".

.../...

ويركز التقرير أيضاً على الأسباب العديدة التي تلعب لصالح إعطاء الأولوية للمدن عوضاً عن المناطق الريفية عندما يفرض الخيار نفسه. ذلك أنّ تكاليف البنى التحتية الضرورية تبقى أكثر تدنياً بما أنّ المناطق الواقعة في المدن تسمح بإقامة شبكات المياه على نطاق واسع وعلى مقربة من المنازل. ثانياً، يتميز العديد من المدن بقاعدة اقتصادية أكثر ازدهاراً من المناطق الريفية، مما يوفر المزيد من الإمكانيات لزيادة المداخل الناجمة عن توزيع المياه. ثالثاً، إنّ المناطق الواقعة في المدن لا تقتصر على تركيز الأفراد والشركات فحسب، وإنما تقوم بتركيز النفايات الناتجة عنها أيضاً".

الاستخدام الصناعي

يمثل القطاع الصناعي اليوم 22% من الاستخدام الكلي للمياه في العالم: وتصل هذه النسبة إلى 59% في البلدان ذات المداخل المرتفعة، و8% في البلدان ذات المداخل المتدنية. ويتوقع التقرير أن يبلغ هذا المعدل 24% بحلول عام 2025، مع استخدام الصناعة لحوالي 170 1 كلم³ سنوياً.

ويتراكم في مخزون المياه كلّ عام ما بين 300 و500 مليون طن من المعادن الثقيلة، والمُذِيبات، ورواسب الأسمدة السامة، وغيرها من النفايات الناتجة عن القطاع الصناعي. ويشار إلى أنّ أكثر من 80% من النفايات الخطيرة في العالم تتجم عن الولايات المتحدة الأميركية وسائر البلدان الصناعية.

خطر الكوارث الطبيعية

ويُلقي التقرير الضوء على ضرورة إدراج مسألة الحدّ من المخاطر ضمن إدارة الموارد المائية. وفي حين لا يزال عدد الكوارث الجيوفيزيائية، كالهزات الأرضية، وانزلاق التربة، على مستواه عموماً، غير أنّ عدد الأحداث المرتبطة بالمياه (موجات الجفاف والفيضانات) تضاعف أكثر من مرتين منذ عام 1996. وقضى 665 000 شخص جرّاء الكوارث الطبيعية خلال العقد المنصرم، علماً أنّ الفيضانات وموجات الجفاف أسفرت عن مقتل أكثر من 90% من هؤلاء. ويُذكر أنّ 35% من هذه الكوارث الطبيعية وقعت في آسيا، و29% في إفريقيا، و20% في أميركا، و13% في أوروبا، وجزر أوقيانيا.

الطاقة

تشكل الطاقة الكهربائية أحد أبرز المصادر المتجدّدة للطاقة (وأكثرها استخداماً)، وقد كانت وراء توفير 19% من الإنتاج الكلي للكهرباء في عام 2001. وتقوم البلدان الصناعية باستغلال حوالي 70% منها، مقابل 15% في البلدان النامية، بحسب التقرير. وتشكّل كندا أكبر منتج لهذا النوع من الطاقة، تعقبها الولايات المتحدة الأميركية والبرازيل. ولا تزال الموارد الكهربائية غير المستخدمة متوفرة بكميات كبيرة في أميركا اللاتينية، والهند، والصين.

"إذا ما عملنا على تنمية نصف كمية هذه الطاقة، سوف نتمكّن من الحد بنسبة 13% من انبعاث الغازات التي تتسبّب في ظاهرة سخونة الأرض"، بحسب التقرير. لكن يجب التركيز من جهة ثانية على الآثار السلبية المتعددة جرّاء بناء السدود، ويُذكر من بينها تهجير الفئات السكانية المحلية والأضرار المترتبة على البيئة، كخسارة التنوع البيولوجي وانحسار المناطق الرطبة.

.../...

البوابة العالمية للمياه

يقوم التقرير العالمي حول تنمية موارد المياه، إلى جانب شركاء آخرين، بتطوير البوابة العالمية للمياه، بهدف توفير وسيلة سهلة ومبسطة للحصول على مجموعة واسعة من المعلومات حول المياه، تكون في متناول جميع صانعي القرار، والعاملين في مجال إدارة المياه، والفنيين، والجمهور عموماً. وقبل أن تصبح البوابة عالمية، جرى تطوير بوابة نموذجية حول المياه في أميركا لاختبار سبل تقاسم المعلومات بين المنظمات التي تعنى بالمياه على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية.

<http://www.waterportal-americas.org>

الاتصال بـ:

Amy Otchet

Bureau de l'information du public, Section éditoriale

Tél. : +33 (0)1 45 68 17 04

Fax : +33 (0)1 45 68 57 59

e-mail : a.otchet@unesco.org

تقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم – ملخص :

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001295/129556ab.pdf>

منشورات اليونسكو : بالإمكان شراء التقرير كاملاً بالإنجليزية عبر الإنترنت :

<http://upo.unesco.org/bookdetails.asp?id=4042>

¹ المملكة العربية السعودية (643%)، البحرين (147%)، مصر (93%)، الإمارات العربية المتحدة (1021%)، إيران (49%)، العراق (52%)، إسرائيل (78%)، الأردن (86%)، الكويت (1000%)، قبرغيزستان (46%)، الجماهيرية العربية الليبية (854%)، عُمان (125%)، أوزبكستان (108%)، قطر (398%)، السودان (56%)، سوريا (72%)، طاجيكستان (69%)، تونس (50%)، تركمانستان (97%)، اليمن (151%). تظهر النسب المئوية الأكثر ارتفاعاً أهمية الموارد غير المتجددة، كالمياه المتحجرة وإزالة الملوحة.

² أفغانستان (35%)، جنوب إفريقيا (20%)، الجزائر (27%)، أذربيجان (38%)، بربادوس (23%)، قبرص (22%)، إسبانيا (22%)، الهند (31%)، كازاخستان (26%)، لبنان (24%)، مالطة (28%)، المغرب (39%)، باكستان (39%)، الصومال (24%)، سري لانكا (23%)، سوازيلاند (28%).

● شاراد شانكار داس، برنامج الأمم المتحدة للسكن، نيروبي، هاتف : +254 2 623 153

habitat.press@unhabitat.org

● كارونا نوندي، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، نيويورك، هاتف : +1 212 245 2778

knundy@unicef.org

● رولاندو غوميز، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، هاتف : +1 212 963 2744

mediainfo@un.org

● أنا خيريث، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نيويورك، هاتف : +1 212 906 6127

ana.gerez@undp.org

● إريك فالت، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، هاتف : +254 2 62 32 92

eric.falt@unep.org

- جنيفر فالت، المفوضية العليا للاجئين، جنيف، هاتف : +41 22 7398799
clarkj@unhcr.ch
- ماكس بوند، جامعة الأمم المتحدة، شيبواي-كو، هاتف : +81 3 3499 2811
mbox@hq.unu.edu
- كريستينا أنجلدت، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، (الفاو)، روما، هاتف : +39 06 57005 30 86
Christina.Engfeldt@fao.org
- مارك كوزديسكي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا، هاتف : +43 1 2600 212 70
M.Gwozdecky@iaea.org
- كارولين أنستاي، البنك الدولي، واشنطن، هاتف : +1 202 473 1800
canstey@worldbank.org
- ماتيلدا كانتريدج، منظمة الصحة العالمية، جنيف، هاتف : +41 22 791 2765
kentridgem@who.int
- كارن ريتشلر-دغان مايلي، المنظمة الدولية للأحوال الجوية، جنيف، هاتف : +41 22 730 83 14
vanmaele@gateway.wmo.ch
- أوغسطين ستيلاتي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، فيينا، هاتف : +43 1 26026 3477
astellatelli@unido.org
- بيتر ك أدكوستا، اللجنة الاقتصادية من أجل أفريقيا، أديس أبابا، هاتف : +251 1 51 58 26
ecainfo@uneca.org
- دافيد لازاروس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بانكوك، هاتف : +66 2 288 1866
unisbkk.unescap@un.org
- ماري هوزي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، جنيف، هاتف : +41 22 917 2300
press_geneva@unog.ch
- لورا لوبيز، اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، سانتياغو، هاتف :
+56 2 210 2000
dpisantiago@eclac.cl
- نجيب فريجي، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بيروت، هاتف : +961 1 981 301
friji@escwa.org.lb
- كريستينا ستريكر، أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، مونتريال، هاتف : +1 514 287 7031
cristina.stricker@biodiv.org
- غلوريا كون شيمين، أمانة الاتفاقية لمحاربة التصحر، بون، هاتف : +49 228 815 2847
ckwon@unccd.int
- أمانة الإستراتيجية الدولية لتفادي الكوارث، جنيف، هاتف : +41 22 917 9711
isdr@un.org
- أمانة اتفاقية الإطار حول التغيرات البيئية، بون، هاتف : +49 228 815 1005
press@unfccc.int

مؤشر لنوعية المياه في عدد من البلدان

المؤشر	البلد	الترتيب	المؤشر	البلد	الترتيب	المؤشر	البلد	الترتيب
معامل			معامل			معامل		
1.85	فنلندا	1	.11	إيستونيا	42	-.33	كازخستان	83
1.45	كندا	2	.11	بنما	43	-.33	الصين	84
1.53	نيوزيلاندا	3	.10	سلوفاكيا	44	-.33	ليبيا	85
1.42	المملكة المتحدة	4	.10	تركيا	45	-.35	بوزني-نيوغينيا	86
1.32	اليابان	5	.10	ترينيداد وتوباغو	46	-.35	ماليزيا	87
1.31	النرويج	6	.09	جنوب إفريقيا	47	-.35	إسرائيل	88
1.30	الاتحاد الروسي	7	.09	كرواتيا	48	-.36	الهندوراس	89
1.27	الجمهورية الكورية	8	.08	السلفادور	49	-.37	باراغواي	90
1.19	السويد	9	.06	فيجي	50	-.37	أوزبكستان	91
1.13	فرنسا	10	.04	بلغاريا	51	-.39	أذربيجان	92
1.09	البرتغال	11	.04	بوتسوانا	52	-.40	غابون	93
1.04	الولايات المتحدة	12	-.01	فينزويلا	53	-.42	السنغال	94
1.03	الأرجنتين	13	-.02	ليتوانيا	54	-.47	أوكرانيا	95
.93	المجر	14	-.04	جمايكا	55	-.49	بوتان	96
.91	الفيليبين	15	-.06	الأكوادور	56	-.49	مدغشقر	97
.87	سويسرا	16	-.06	ألمانيا	57	-.53	توغو	98
.86	إيرلندا	17	-.08	زيمبابوي	58	-.54	تونس	99
.85	النمسا	18	-.08	بيرو	59	-.59	تايلاند	100
.74	إيسلاندا	19	-.11	لبنان	60	-.61	هايتي	101
.73	أستراليا	20	-.13	رومانيا	61	-.62	نيجيريا	102
.70	هولندا	21	-.14	ألبانيا	62	-.64	موزمبيق	103
.66	مالي	22	-.15	مصر	63	-.64	الجزائر	104
.64	البرازيل	23	-.16	سريلانكا	64	-.67	زambia	105
.63	سلوفينيا	24	-.18	العربية السعودية	65	-.69	المكسيك	106
.62	سنغافورة	25	-.19	أرمينيا	66	-.70	بنين	107
.61	اليونان	26	-.2	بوليفيا	67	-.70	أوغندا	108
.60	كوبا	27	-.2	كاميرون	68	-.74	إثيوبيا	109
.58	إسبانيا	28	-.22	جمهورية مودافيا	69	-.77	إندونيسيا	110
.55	دانمرك	29	-.22	جمهورية تنزانيا الوحدة	70	-.77	مالوي	111
.52	إيران	30	-.22	بيلاروسيا	71	-.77	موريسوس	112
.47	إيطاليا	31	-.23	مقونيا	72	-.78	رواندا	113
.39	أورغواي	32	-.23	فيتنام	73	-.81	إفريقيا الوسطى	114
.39	الكويت	33	-.24	منغوليا	74	-.95	بوروندي	115
.37	بولونيا	34	-.26	كينيا	75	-1.0	بوركينافاسو	116
.27	كولومبيا	35	-.28	الدومينيكان	76	-1.04	النيجر	117
.27	تشيكيا	36	-.28	كيرغيزستان	77	-.06	السودان	118
.23	غانا	37	-.28	نيجال	78	-1.26	الأردن	119
.23	كوستاريكا	38	-.29	سوريا	79	-1.31	الهند	120
.19	الشيلي	39	-.30	باكستان	80	-1.36	المغرب	121
.18	بنغلادش	40	-.30	غواتيمالا	81	-2.25	بلجيكا	122
.15	ليتوانيا	41	-.32	نيكاراغوا	82			

توافر المياه لكل فرد في السنة

الترتيب	البلدان والأراضي	موارد المياه: المتجددة لكل شخص (م3/فرد/سنة)
1	غرونلاند	10,767.857
2	ألاسكا (الولايات المتحدة)	1,563.168
3	غويانا الفرنسية	812.121
4	إيسلاندا	609.319
5	غويانا	316.689
6	سورينام	292.566
7	كونغو	275.679
8	بابوازي نيو غينيا	166.563
9	غابون	133.333
10	جزر سليمان	100.000
11	كندا	94.353
12	نيوزيلاندا	86.554
13	النرويج	85.478
14	بيليز	82.102
15	ليبيريا	79.643
16	بوليفيا	74.743
17	بيرو	74.546
18	لاوس	63.184
19	باراغواي	61.135
20	شيلي	60.614
21	غينيا الاستوائية	56.893
22	بنما	51.814
23	فينزويلا	51.021
24	كولومبيا	50.635
25	برازيل	48.314
26	بوتان	45.564
27	أوروغواي	41.654
28	جمهورية إفريقيا الوسطى	38.849
29	نيكاراغوا	38.787
30	كمبوديا	36.333
31	سييرا ليون	36.322
32	فيجي	35.074
33	إكوادور	34.161
34	الاتحاد الروسي	30.980
35	كوستاريكا	27.932
36	غينيا	27.716
37	ماليزيا	26.105
38	بروناي دار السلام	25.915
39	غينيا بيساو	25.855
40	أستراليا	25.708
41	الكونغو الديمقراطية	25.183
42	كرواتيا	22.669
43	أرجنتين	21.981
44	ماينمار	21.898
45	فيلاندا	21.268
46	مدغشقر	21.102
47	يوغوسلافيا	19.759
48	السويد	19.679
49	كامبيرون	19.192

الترتيب	البلدان والأراضي	موارد المياه: المتجددة لكل شخص (م3/فرد/سنة)
52	هاواي (الولايات المتحدة)	15.187
53	الهندوراس	14.949
54	ليتفيا	14.642
55	أنغولا	14.009
56	منغوليا	13.739
57	إيرلاندا	13.673
58	إندونيسيا	13.381
59	ألبانيا	13.306
60	جورجيا	12.035
61	موزمبيق	11.814
62	فيتنام	11.406
63	الولايات المتحدة (50 ولاية)	10.837
64	المجر	10.433
65	ناميبيا	10.211
66	زمبيا	10.095
67	غواتيمالا	9.773
68	المجر	9.616
69	رومانيا	9.445
70	بوسنة الهرسك	9.429
71	بوتسوانا	9.345
72	سلوفاكيا	9.279
73	أستونيا	9.195
74	نيبال	9.122
75	مالى	8.810
76	بنغلاديش	8.809
77	سويسرا	7.462
78	الولايات المتحدة (الجزيرة)	7.407
79	اللوكسمبورغ	7.094
80	اليونان	6.998
81	الريونون (فرنسا)	6.935
82	البرتغال	6.859
83	كازخستان	6.778
84	ليتوانيا	6.737
85	تايلاند	6.527
86	الفلبين	6.332
87	غامبيا	6.140
88	هولندا	5.736
89	بيلاروسيا	5.694
90	تشاد	5.453
91	تركمستان	5.218
92	كوت ديفوار	5.058
93	سوازيلاند	4.876
94	مكسيك	4.624
95	موريتانيا	4.278
96	السنغال	4.182
97	كيرغستان	4.182
98	السلفادور	4.024
99	بينين	3.954
100	أنزيبجان	3.765

50	سلوفانيا	16,031
51	ساو توميه	15,797
103	تركيا	3,439
104	فرنسا	3,439
105	كوبا	3,404
106	اليابان	3,383
107	إيطاليا	3,325
108	العراق	3,287
109	التوغو	3,247
110	مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	3,147
111	نيجر	3,107
112	أفغانستان	2,986
113	ترينيداد وتوباغو	2,968
114	باكستان	2,961
115	أوغندا	2,833
116	أوكرانيا	2,815
117	إسبانيا	2,794
118	أرمينيا	2,780
119	غانا	2,756
120	جمهورية مولدافيا	2,712
121	بلغاريا	2,680
122	سريلانكا	2,642
123	طاجيكستان	2,625
124	تنزانيا	2,591
125	نيجيريا	2,514
126	جمهورية الدومينيكان	2,507
127	المملكة المتحدة	2,465
128	الصين	2,259
129	السودان	2,074
130	أورباكستان	2,026
131	إيران	1,955
132	موريسوس	1,904
133	الهند	1,880
134	ألمانيا	1,878
135	بورتوريكو	1,814
136	بلجيكا	1,786
137	أثيوبيا	1,749
138	هايتي	1,723
139	أريتريا	1,722
140	القمر	1,700
141	سوريا	1,622
142	بولونيا	1,596

101	جمايكا	3,651
102	لجمهورية لشعية لديموقراطية لكورية	3,464
143	زيمبابوى	1,584
144	الصومال	1,538
145	ملوى	1,528
146	الجمهورية الكورية	1,491
147	ليسوتو	1,485
148	جمهورية تشيكيا	1,280
149	لبنان	1,261
150	جنوب إفريقيا	1,154
151	دانمرك	1,128
152	بوركينافاسو	1,084
153	فبرص	995
154	كينيا	985
155	المغرب	971
156	مصر	859
157	أنتيغوا وبربادوس	800
158	كاب فير	703
159	رواندا	683
160	سانت كيتس ونيفيس	621
161	بوروند	566
162	تونس	482
163	الجزائر	478
164	جيبوتى	475
165	عمان	388
166	بربادوس	307
167	إسرائيل	276
168	اليمن	223
169	البحرين	181
170	الأردن	179
171	سنغافورة	149
172	مالطا	129
173	المملكة العربية السعودية	118
174	لجمهورية لعربية لليبية	113
175	مالديف	103
176	قطر	94
177	بهاماس	66
178	الإمارت العربية المتحدة	58
179	قطاع غزة	52
180	الكويت	10